محضر الجلسة 308

التاريخ : الثلاثاء 28 رمضان 1423 (2002/12/03)

الرئاسة : السيد محمد الفاضلي الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين .

التوقيت : ساعتان وخمس وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الواحدة وربع زوالا .

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية .

عقد مجلس المستشارين جلسته الأسبوعية يوم الثلاثاء 28 رمضان 1423 موافق 3 دجنبر 2002 على الساعة الواحدة بعد الزوال وخمسة عشرة دقيقة وذلك برئاسة الخليفة الأول للرئيس السيد محمد فضيلي وبحضور عدد من أعضاء حكومة صاحب الجلالة .

السيد محمد الفاضلي رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين .

بسم الله افتتح هذه الجلسة .

حضرات السادة الوزراء، حضرات السادة المستشارين، عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لإطلاعنا على ما جد من مراسلات فليتفضل مشكورا .

السيد علي لطفي أمين من المجلس :

شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، فعلا توصلت رئاسة مجلس المستشارين بعدد من الأسئلة الشفهية والكتابية، وكذلك بعدد من الاستقالات من فرق معينة ثم نصوص تشريعية، في البداية توصلت رئاسة المجلس بالنصوص التالية .

1- مشروع قانون رقم 02.10 يتعلق بإنشاء اكاديمية محمد السادس للغة العربية.

2 - مشروع قانون رقم 02.21 يتعلق بتصفية ميزانية ستة أشهر الأولى من السنة المالية 1996 .

3 - مشروع قانون يرمي إلى اعتبار القدس عاصمة أبدية للدولة الفلسطينية المستقلة في كل المراسلات الصادرة من الإدارة المغربية، تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية .

بالنسبة للاستقالات :

توصلت رئاسة المجلس بمراسلات تتعلق باستقالة بعض المستشارين من بعض الفرق وانتمائهم إلى فرق أخرى ويتعلق الأمر بـ:

1- استقالة المستشار عمر محب من فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية وانتمائه إلى فريق الاتحاد الديمقراطي .

2 - استقالة المستشار أحمد بولون من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية وانتمائه إلى فريق الاتحاد الديمقراطي .

3 - استقالة المستشار محمد تاضمانت من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية وانتمائه إلى فريق الاتحاد الديمقراطي .

4 - استقالة المستشار لحسن أكوجال من الوسط الاجتماعي وانتمائه إلى فريق الاتحاد الديمقراطي .

5 - استقالة المستشار ابراهيم الوعبان من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية والتحاقه بالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية .

6 - استقالة المستشار حسن واهروش من فريق التجديد والتقدم الديمقراطي وانتمائه إلى فريق جبهة القوى الديمقراطية .

وتوصلت رئاسة المجلس بطلب إحاطة المجلس علما بقضية طارئة من الفريق الكونفدرالي، وكذا من فريق الحركة الوطنية الشعبية .

شكرا السيد الرئيس .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين

حضرات السادة نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال وعددها 15. نستهلها بالسؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير العدل حول أوضاع السجون وقبل ذلك أريد أن أخبر المجلس أن الرئاسة توصلتا بإحاطتين الأولى من الفريق الكونفدرالي والثانية من رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية.

الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي ن فليتفضل مشكورا

المستشار السيد عبد القادر أزريع:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

بسم الله الرحمن الرحيم

أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي لإحاطة المجلس الموقر علما والرأي العام العمالي والوطني بسابقة تشريعية خطيرة أقدمت عليها الحكومة الحالية وهي أنها دخلت فقي مفاوضات من غير ذي موضوع مع أرباب العمل في عياب ممثلي الطبقة العاملة بشأن مراجعة القانون الجديد الذي غير بعض أحكام الظهير الشريف لسنة 1963 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغب. ويتعلق الأمر بالقانون رقم 18.01 يغير ويتمم الظهير الشريف رقم 1.60.233

الصادر من 12 رمضان 1382 (56فبراير 1963) يغير بمقتضاه من حيث الشكل الظهير الشريف الصادر في 215 ذي الحجة 1345 (25 يونيو 1927)

السيد الرئيس المحترم،

للأسف وعدت الحكومة أرباب العمل باتخاذ مجموعة من الإجراءات منها:

تعليق العمل بالقانون الجديد إلى يناير 2004.

تقدم الحكومة بتعديلات جديدة على القانون قبل الشروع في تطبيقه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن إقدام الحكومة على هذا الموقف معناه التراجع على الإصلاح الجزئي الذي أدخل على هذا القانون وبالتالي إفراغ هذا القانون الجديد من محتواه. للأسف لقد سجلنا على الحكومات السابقة نسفها للالتزامات والاتفاقات ونأسف اليوم أن نسجل على الحكومة الحالية في بداية عهدها نسفها لقانون قائم لم تمض على المصادقة عليه الأكثر من سنة.

لذلك ننبه لخطورة هذا الوضع ونعلن للرأي العام العمالي والوطني أننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ومن موقع المدافع الأمين على حقوق ومكتسبات الطبقة العامة، سنتصدى بتنسيق مع إخوتنا في المركزيات النقابية كالاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين لكل المحاولات الرامية لسيادة سلطة الغاب وبالتالي ضرب التوازنات الاجتماعية ونسف كل الاتفاقات والتعهدات والالتزامات.

وشكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم،

أعطي الكلمة في إطار إحاطة المجلس عليما كذلك للسيد رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية؟ قبل ذلك الأستاذ القادري طلب نقطة نظام فليتفضل.

المستشار السيد أحمد القادري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار نقطة نظام السيد الرئيس، في الحقيقة استمعنا لإحاطة الفريق الكونفدرالي ونريد أن نتساءل مع الرئاسة عنا سؤال للفريق الاستقلالي يتعلق بهذا القانون، وهل تغيرون السيد الرئيس ترتيبه ليكون هناك ارتباط بالموضوع أو ستتركون في ترتيب جدول الأعمال وهو سؤال موضوع في هذا الاتجاه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال المكتب قرر جدول الأعمال فلما توصل للموضوع إن شاء الله غادي يتناولو الفريق الاستقلالي حسب الترتيب ديال المواضيع المدرجة.

الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية.. إذا سمحتم السيد عقا الغازي له نقطة نظام.

المستشار السيد عقا الغازي:

الإحاطة يمكن ردها سؤال أني أو شيء حاجة فيما يخص ما تتعرض له الجالية المغربية من اغتيالات بالخارج وبالخصوص في الأسبوع الأخير ما وقع في بلجيكا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم سنبحث في الموضوع إن شاء الله الرئاسة لم تتوصل إلا بإحاطتين فقط سنبحث في الموضع وسنخبركم..

الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الوطني.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

طلبنا الكلمة في إحاطة المجلس علما بالفاجعة المستمرة لسجن العادر بإقليم الجديدة ونسميها الفاجعة الكبرى والمستمرة، حيث منذ شهر وقع مشكلين في هذا السجن الذي أتكلم عليه، بحيث يوم 29 من الشهر الذي سبق الأخير كما يعلم الرأي العام والرأي العام الدولي ولكن الفاجعة استمرت في الأسبوع الأخير يوم الجمعة، اشتعلت النيران في السجن بكيفية مستمرة لولا لطف الله لكانت الفاجعة أكبر.

والجدير بالذكر أن إقليم الجديدة مستمر في لمشاكل التي تعمل في غير صالح هذا الإقليم وفي غير صالح جميع المواطنين في إقليم الجديدة ولهذا فإن استمرار المشاكل بالإقليم يجب أن يتوقف وأن تكون المسؤولية مستمرة وتكون مراقبة مستمرة حتى تتوقف هاته الكوارث في إقليم الجديدة.

وإنني أطلب من السيد الوزير الأول والسيد وزير الداخلية الذين هما من مواليد الإقليم الجديدة أن يلتفتا إلى إقليم الجديدة للبحث والتقصي لمعرفة استمرار الفواجع واستمرار المشاكل في هذا الإقليم وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

ننتقل.. الكلمة في إطار نقطة نظام للأستاذ التدلاوي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس

غير الله يخليك السيد الرئيس في إطار تسيير الجلسة، حنا الفريق ديالنا بسؤالين سؤال الفلاحة وسؤال لوزارة التجهيز فيما يخص وضعية الطرق والطرق السيارة بعد هذه

الفيضانات اللي هو سؤال آني وموضوع الساعة لكن تعذر على السيد الوزير أن يحضر تفهنا ما درناش إحاطة. أنا كنشوف السيد الوزير أول سؤال كاين هي أوضاع السجون في المغرب واللي لم يتستطع يعمل سؤال يجي يمرره عن طريق الإحاطة، الإحاطة باش نحيطو في قضية طارئة.

السيد الرئيس نلتمس منكم باش مرة مرة تتبهوا الإخوان حتى نبقى.. لأن البث من حق كل واحد والترتيب كاين وكل واحد باغي يدوز في وقتو. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم وأنا متفق معكم تمام الاتفاق وسبق لي أن ذكرت الفريق المعني بالأمر أن له سؤال في الموضوع ولنفس الفريق نفس السؤال فكان عليهم أنهم يعفيونا من هذا الإحاطة ولكن الغالب الله تيبقى القانون واضح أن لكل رئيس فريق أن يتقدم بإحاطة المجلس علما طبقا للمادة 128 للمجلس. نرجو أن يتفهم السادة رؤساء الفرق الوضع وأن يتركوا ما هو كطارئ طارئ.

فنستهل جدول أعمال المجلس.. تفضل السيد الرئيس في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

كما قال الزميل الأخ سعيد التدلاوي حنا سبق لنا كفرق معارضة أننا طلبنا عقد اجتماع لجنة الفلاحة وطلبنا هذا الشيء يوم الخميس على أساس أننا نحاول أننا نجتمع بالسيد وزير الفلاحة اليوم ولأنه عندنا مشاكل طارئة تعترض الموسم الفلاحي من جملتها الغلاء ديال البذور وبالخصوص البذور المختارة لأنه كاينة البذور الحمد لله ولكن البذور المختارة والدولة تشجع في إطار تشجيع الموسم الفلاحي ان البذور المختارة الآن تعرف ثمن باهض والحكومة الحالية دخلت أنها لم تعط تعاون فيما يخص البذور وأنا أضم صوتي لصوت الأخ سعيد التدلاوي لأنه الإحاطة خصها تكون دائما في الإطار.

السيد رئيس الجلسة:

سنتناول موضوع الفلاحة بعد حين إن شاء الله وستأتي فرصة أخرى التي تطرحون فيها انشغالاتكم التي هي انشغالات المواطنين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة إلى السيد الوزير إذا أعفيتمونا غادي نكونو ربحنا الوقت لأن هاذي إحاطة المجلس علما يعني لا تتعلق بالحكومة ولكن إذا كنتم مصرين على تناول الكلمة فلكم ذلك. الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

السيد محمد سعد العلمي، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس، أستسمح المجلس إذا ما أخذت من وقته بضع دقائق لأقول بأنني ما كنت لأتكلم لو فعلا تمت إحاطة المجلس طبقا للقانون الداخلي ولكن الفصل 128 بما يهم المجلس، أما وأن طلب الإحاطة ذهب إلى طرح قضايا ترتبط بعمل الحكومة، فأعتقد أن ذلك أصبح يدخل في مجال المساءلة ولم يعد يدخل في طلب الإحاطة.

ومجالات المساءلة محددة بالدستور، خصوصا وأن الطلبات التي قدمت يتضمن جدول الأعمال الأسئلة في موضوعها سواء تعلق الأمر بالسؤال الموجه لوزير التشغيل حول انعكاسات القانون 18.01 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل أو بغير ذلك من المواضيع.

ولذلك نود أن نؤكد بقدر ما تحرص الحكومة على تعميق التعاون مع المجلس في كل المجالات، فإن الحكومة كذلك ستناشد باستمرار مكونات المجلس على ضرورة أن يكون هذا التعاون في إطار احترام مقتضيات الدستور ومقتضيات القانون الداخلي للمجلس.

شكرا لكم السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة للأسئلة الآنية الموجهة إلى وزارة العدل وهي ثلاثة أسئلة يتعلق أمرها بأحوال أوضاع السجون بالمغرب سنعمل بعدئذ على دمجها حيث يتولى السادة المستشارون واضعي هذه الأسئلة طرح أسئلتهم بعد ذلك يبقى على السيد وزير العدل الرد عليها دفعة واحدة إن رغب في ذلك.

فالكلمة لصاحب السؤال الآني وهو السيد محمد الأنصاري والأستاذ عبد الكريم الناصري، فليتفضل الأستاذ الأنصاري لتناول الكلمة في إطار السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير العدل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

زملائي المستشارين المحترمين،

أتشرف بأن أضع أول سؤال آني في هذه الولاية وأول سؤال كذلك في عهد الحكومة الجديدة وأول سؤال كذلك في عهد السيد وزير العدل الذي نهنئه بالمناسبة وهو من هذه المؤسسة بما حظي به من ثقة مولوية.

والسؤال الآني الذي سنتقدم به بطبيعة الحال هو يتعلق بقطاع من أهم القطاعات التابعة لوزارة العدل وأخص بالذكر هذا القطاع وهو المؤسسات السجنية، تلك المؤسسات التي تشكل جانبا هاما وأساسيا من جوانب إصلاح القضاء.

وبالمناسبة أريد فقط أن أؤكد أن حكومة التناوب السابقة إيمانا منها بالدور الطلائعي الذي تعلبه المؤسسات السجنية قد سبق لها أن تقدمت بمشروع قانون سنة 1998 الذي كان يعنى بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية وهو القانون الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه تحت عدد 23.98.

وأود كذلك بالمناسبة أن أقول من هذا المنبر أن ذلك القانون استلهم من مرجعية لخطاب صاحب الجلالة المرحوم الحسن الثاني عند افتتاح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إذ قال رحمه الله ولا بد أن نذكر بذلك "ومعلوم أن للمواطنين حقوق حتى من أدينوا من المحاكم يجب أن يكونوا في مأمن من الجوع ومن المرض ومن التعسفات ويجب أن يتمتعوا بصلة الرحم مع ذويهم وأن يتمكنوا من الدواء وزيارة الطبيب إذا اقتضى الحال، بل يجب على النظام القضائي وعلى الدولة أن تحيطهم بما من شأنه أن يمكنهم من الكرامة".

وأنه يلاحظ مع الأسف الشديد وقوع وتوالي الكوارث في المؤسسات السجنية في الشهور الأخيرة وبدءا بالحريق الذي شب بسجن سوق الأربعاء وانتهاء بالكارثة العظمى التي تتعلق بالحريق الذي سبق في سجن سيدي موسى بالجديدة. وهذه الكارثة الأخيرة التي حصدت الأرواح وكانت محط اهتمام كبير من لدن الرأي العام الوطني وعلى الخصوص الصحافة الوطنية.

ولا أريد أن أدخل في الجزئيات لأن هناك زملاء سيتطرقون ربما إلى التفصيل في هذا الموضوع. وبالمناسبة أريد فقط أن أؤكد أن هناك أسباب ومسببات أدت إلى تلك الكوارث التي ينبغي على الحكومة أن تعتمدها هو اعتماد سياسة جنائية جديدة في هذا المضمار. وكذلك انطلاقا مما ذكرت قضية الاعتقال الاحتياطي التي نشاهدها الآن يعمل ولو في القضايا التي المتابعين بمقتضاها لا تشكل أية خطورة. الشيء الذي يؤدي إلى الاكتظاظ، بل الأكثر من ذا وذاك عدم تطبيق القانون فيما يخص توفر الضمانات. كل من توفرت فيه الضمانات ينبغي ألا يضاف إلى المعتقلين الخطيرين في المؤسسات السجنية.

وكذلك ما تعرفه بلدنا من محاكم استثنائية التي يتواجد عدد هائل من المتابعين بمقتضى قوانينها داخل المؤسسات السجنية. تلك المحاكم التي أصبحت تتناقض مع ما هو مدون في الدستور من اعتماد المغرب لحقوق الإنسان المتعارف عليها وليا وكذلك للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

وإن هذه الوضعية أدت بصفة أساسية إلى تحمل المؤسسات السجنية أكثر من طاقتها بالإضافة إلى تدهور الأوضاع وكذلك ما تعرفه تلك المؤسسات من فساد داخلي من حيث التسيير والفضائح الداخلية التي بالمناسبة نشاطر السيد الوزير على تكوينه للجن إدارية تنكب في الحين على تشخيص الداء قبل المرور إلى المعالجة.

وبالتالي أريد أن أضع سؤالا يتيما وفريدا ولكن له مدلول، ما هي التدابير التي تنوي الحكومة الحالية التي ستدشن عملها بهذا الإصلاح الأولى لمعالجة هذه الظاهرة وخاصة التصريح الحكومي قد أشار وأفرز فقرة خاصة للمؤسسات السجنية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السؤال الآني الثاني الموجه إلى السيد وزير العدل حول مأساة سجن الجديدة للمستشارين المحترمين الأستاذ عبد الجبار بوملحة والأستاذ بوشعيب الهلالي فليتفضل أحدهما السيد بوشعيب الهلالي.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارين المحترمين

قبل أن أتناول الكلمة في السؤال الآني، أريد أن أوضح شيئا واحدا، هو أن الإحاطة التي وضعناها طارئة، بحيث الحريق الأول والحريق الثاني، بحيث الحريق الثاني لم تمر عليه ستة أيام أو سبعة أيام. هذه الأولى، المسألة الثانية هو أننا وضعنا الإحاطة علمنا في وقتها القانوني ولكن اليوم الدستوري للأسئلة والأجوبة كان مقفولا ولهذا فعلى السيد الوزير والسيد الرئيس أن يتفهما التواريخ التي وضعنا فيها الإحاطة علما هذه من جهة.

أما من جهة السؤال الآني السيد الرئيس المحترم كما أشير على أن سجن الجديدة ديال سيدي موسى عرف مؤخرا كارثة لم تمر كارثة أكبر منها، بحيث ذهب ضحيتها 52 أو 50 معتقلا ولازالت العائلات تحتج لمعرفة حقائق ما وقع في السجن هذه الليلة وبسبب هذا الحريق.

ثانيا هو أنه تكونت لجنة أولى وأعطت رأيا مغايرا للحقيقة وجاءت لجنة أخرى تكونت وأعطت رأيا مخالفا للجنة الأولى، هذه لجن التحقيق المحلية ولكن شعرنا على أن السيد وزير العدل أعطى الأوامر الأخيرة لتكوين لجنة أعطت بعض النتائج ولكن الحريق الأخير بعد اللجنة التي تكونت من طرف السيد وزير العدل عاود علقت على أن داخل السجن يمر شيء لم تمر عليه اللجان ديال التحقيق.

ولهذا فرأينا هو أنه يجب التحقيق بكيفية عميقة لمعرفة الحقيقة داخل هذا السجن والاستمرار في الحرائق في هذا السجن. ومن جهة أخرى وبكيفية عامة إن إقليم الجديدة له سلسلة من الأحداث جاءت من الجرف الأصفر وجاءت من كوارث ماء ذيك البلدية ووصلت إلى السجون، بحث الإقليم مستمر في كوارث وهذا شيء السيد الرئيس يجعلنا نتساءل هل لكفاءة هي السبب الحقيقي في كوارث الإقليم؟ واش قلة المعقول وقلة الرزانة في التسيير بالإقليم؟

ولهذا نطلب من المجلس أن يرجع إلى الدستور وإذا كان ممكنا أنه باش يتعاون الجميع لتقصي حقائق هاته المشاكل التي وضعت في إقليم الجديدة بإنشاء لجنة للتقصي كما نص عليها الدستور في 52 إذا سمح ذلك القانون وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار

السؤال الي الثالث موجه أيضا إلى السيد وزير العدل هو تطورات البحث في فاجعة حريق سجن الجديدة للمستشارين المحترمين السادة الحسين الحداوي، نور الدين بركاع، أبو الحسن بن يحيى وإبراهيم باسعدون، فليتفضل أحد السادة المستشارين.. الأستاذ الحداوي.

المستشار السيد الحسين الحداوي:

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمان الرحيم،

"كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون" صدق الله العظيم. الإنسان بحكم تفاعلاته من عدة مؤثرات داخل مجتمعه يبقى عرضة للسير بمنحى قد لا يكون صحيحا ومن تم إمكانية إقدامه على أعمال مخالفة للقانون. وبما أن أحدا لا يعلو على القانون الضامن للحقوق والفارض للواجبات، فمصيره يصبح الاعتقال والاستقرار في سجن من السجون.

غير أن هذا لا ينقص شيئا من وضعيته وحقه بالعيش بكرامته، فالسجون لم تحدث من أجل المعاقبة فقط ولكن وأساسا من أجل محاولة قضاء مدة عقوبته أن يندمج داخل مجتمعه ويستعيد إنتاجيته وكيف لنا أن نحقق هذا المبتغى إذا لم تكن المعتقلات والسجون بها الإمكانيات وظروف العيش ما يساعد ذلك وحقيقة الحال أن سجوننا عبارة عن مقابر محتملة، كيف لا وقد أصبحت تزهق فيها أرواح السجناء بالعشرات ولن نحتاج إلى تذكيركم السيد الوزير، بالحصيلة الثقيلة التي خلفها حريق سلا الجديدة والسجون الأخرى، ذلك الحريق الذي لم يكن الوحيد خلال السنوات الأخيرة، مما يطرح عدة تساؤلات عن حقيقة ما يقع داخل السجون المغربية.

السيد الوزير،

وصل السيل الزبى ولن نسمح بالمزيد من الاستهتار بأسمى ما يملكه الإنسان ولو كان سجينا ألا وهو حقه في الحياة.

نريد منكم السيد الوزير أن تتحملوا مسؤوليتكم بالبحث عن الأسباب الحقيقية للحريق في السجون وعن المسؤولية عن هذه المأساة البشرية حتى يحاكموا بجريمة تقصيرهم ويودعون السجون لعلهم يعترفون يوما بحقوق السجناء من العيش الكريم.

وحتى ذلك الحين نود منكم السيد الوزير أن تخبرونا أين وصلت عملية البحث وتقصي الحقائق على أسباب فاجعة جديدة وهل بدأت المسؤولية في ذلك تتضح؟ والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار

الكلمة الآن للسيد وزير العدل المحترم للإجابة على الأسئلة الآنية للسادة المستشارين المحترمين حول أوضاع السجون.

السيد محمد بوزوبع وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أشارك معكم في افتتاح أول جلسة للأسئلة الشفوية يعقدها مجلسكم الموقر خلال هذه الدورة التشريعية وأنا أقاسم السادة المستشارين الذين وضعوا هذه الأسئلة كل ما جاء في تدخلاتهم فيما يخص الأوضاع المزرية التي تعرفها السجون المغربية. ومنذ أن وضع في صاحب الجلالة الثقة لتحمل هذه المسؤولية الجسيمة كان أول ملف حرصت على أن أتناوله بالدرس والاهتمام هو ملف أوضاع السجون وهو ملف كنت أعرف عنه الكثير سواء في المهنة أو كعضو بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وعضو في اللجنة التي تشرف على أوضاع السجون في هذا المجلس.

ولكن بمناسبة الحرائق التي وقعت وآخرها حريق سجن سيدي موسى بالجديدة دفعنا إلى أن نضع النقط على الحروف بالنسبة لأوضاع السجون وأن ندق ناقوس الخطر لكي تتعبأ كل أعضاء الحكومة وكذلك كل الجمعيات الحقوقية والمهتمة بأوضاع السجون حتى يمكننا أن نتغلب على هذه المعضلة.

ولتقريبكم من المشاكل التي تعرفها السجون قبل أن نعالج في تدخلي مشكل حريق السجن سيدي موسى. أوضاع السجون تشكو أولا من الاكتظاظ نصل في بعض الحالات إلى 60 ألف معتقل احتياطي أو محكوم عليه وهو رقم قار ويتغير حسب الظروف وحسب المناسبات عندما يمتع صاحب الجلالة نصره الله العفو عددا من المعتقلين وبمناسبة زفافه الميمون في علمكم أنه أطلق سراح أكثر من 6000 سجينا، مما جعل العدد ينزل الآن إلى حوالي 54 ألف سجين في حين أن الطاقة الإيوائية لا تتعدى 32 ألف سجين لكن ليس بالمعايير وبالمقاييس الدولية التي نص عليها القانون الذي وافقتم عليه خلال الولاية السابقة لمجلس النواب. وبحيث أنه المساحة الآن لكل سجين في الوضع الحالي لا تتعدى في أحسن السجون متر ونصف وهناك مساحة لا تتعدى 50 سنتمر في بعض السجون، هذه الوضعية غير مقبولة تماما إذن أي إصلاح لا يمكن أن يتم إلا إذا وقع الانكباب على مسألة الاكتظاظ وحاولنا أن نقلل ما أمكن من عدد المعتقلين. قمت بدراسة للإحصائيات حول الأحكام الصادرة من المحاكم فتبين لي بأن عدد المحكومين بالبراءة أو بعقوبة موقوفة التنفيذ أو بالغرامة أي الذين لا

حق لنا ولا يمكن أن يدخلوا السجن ويعتقلون احتياطيا 15 ألف على العدد الذي هو كما قلت لكم يصل إلى 60 ألف.

إذن هذا هو أول شيء، أثار انتباهي على أساس أنه يجب تنبيه النيابات العامة إلى التحري واستعمال الضمانات الموجودة في قانون المسطرة وخاصة المادة 76 من هذا القانون التي تعطي الصلاحية للنيابات العامة في أن تطالب بوضع ضمانة مالية للمتهمين وأن ترى إذا كانوا يتوفرون على كل الضمانات للحضور أمام المحاكم ألا تقدمهم وهو رهن الاعتقال خاصة الذين يمكن أن يحكم عليهم بعقوبة موقوفة التنفيذ أو بالبراءة أو بالغرامة.

فإذن هذه هي الإشكالية الأولى وسنعالجها طبعا بالتنبيه وبالتشاور مع النيابات العامة وأنوي إن شاء الله القيام بجولة في جميع أنحاء المغرب لتفقد أوضاع المحاكم بمختلف درجاتها، كذلك السجون وملامسة عن قرب المشاكل الموضعية.

هناك كذلك إجراء يمكن أن ننقص به مسألة الاكتظاظ وهي استعمال حق معطى لوزير العدل حول الإفراج المقيد عندما يصبح المعتقل قضى أكثر من نصف العقوبة وقد ظهرت عليه صفات التوبة وقد أصلح حاله وتحسنت سلوكه داخل السجن القانون يعطي لوزير العدل أنه يطلق سراحه ويبقى تحت المراقبة إذا ارتكب أي فعل أن يعاد إلى السجن. هذه الإمكانية كذلك سوف نستعملها للتخفيف من الاكتظاظ ولإنصاف كذلك البعض لأن الغاية من العقوبة هو الإصلاح وليس الانتقام. فإذا تحقق الإصلاح في ظرف معين فلا حاجة إلى الإبقاء على الشخص رهن الاعتقال هذه مبادئ أو من بها وسأعمل على تطبيقها وهي التوجيهات التي تلقيتها كذلك من صاحب الجلالة الحريص على الأوضاع في السجون وعلى معاملة السجناء معاملة كريمة ولا أدل على ذلك من المؤسسة التي أسسها وهي مؤسسة محمد السادس لإدماج السجناء والحرص على حسن إدماجهم هذه المؤسسة التي أنشئت تدل على التوجه وهذا الحرص على احترام كرامة السجناء وأنا أتفق مع الأستاذ الأنصاري عندما تلا تلك القولة المشهورة لصاحب الجلالة الحسن الثاني رحمة الله عليه عندما ألح على أن نحافظ على كرامة الإنسان ولو كان سجينا.

إذن هذا باختصار ولكنني أقترح عليكم أن تقعد لجنة العدل والتشريع وأن أطرح معكم الملف بكامله والتدابير وأن أستشيركم إذا كانت هناك اقتراحات أو ملاحظات لتكميل ملفي من أجل أن ننهض جميعا بأوضاع السجون وأن نحسن بذلك تربية أبنائنا ونقوم انحرافهم.

بالنسبة لسجن الجديدة، بالمناسبة نحترم على أرواح هؤلاء الضحايا وأنا عشت هذه المأساة عندما أطلعت على قائمة هؤلاء الضحايا وهناك من ترك أبناء وترك أرامل وكيفية الوفاة كذلك تؤلم، بحيث عندما اطلعت على التقرير الأول الإداري وكذلك التقرير القضائي وجدت أن هناك بعض الثغرات يجب تكميلها لكي نستطيع تحديد المسؤولية حول مسؤولية الحريق ومسؤولية الاختناق الذي حصل داخل السجن.

وفعلا كما وقعت الإشارة في البلاغات التي ننشرها وأنا حريص أن أشتغل مع الرأي العام الوطني في شفافية مطلقة لاحظتم أن أكثر من أربع بلاغات خرجت منذ أن توليت المسؤولية، بحيث أخبر الرأي العام بكل ما يحصل حتى يتحمل الكل مسؤوليته. ففعلا أصدرنا بلاغا أولا لتأسيس لجنة، هذه اللجنة مشكلة من قضاة بدرجة عالية وكذلك تضم ممثل عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يضم كل الجمعيات الحقوقية والمجتمع المدني والمجتمع السياسي كذلك في هذا المجلس وهو رئيس اللجنة المهتمة بأوضاع السجون وتوجهت هذه اللجنة ببحث، استمعت إلى الموظفين بالسجن واستمعت إلى عدد من المعتقلين الأحياء الذين بقوا بالخصوص في بعض الزنازن من وكذلك إلى نقابة المحامين لأننا نعرف بأن المحامين لهم معلومات ويعرفون من خلال اتصالهم مع موكليهم يعرفون عددا من المعلومات التي لابد أن نأخذها بعين الاعتبار. ووقعت صياغة تقرير من طرف هذه اللجنة وانتهى إلا أنه بالنسبة للحريق الذي حصل في الزنزانة رقمها 505. كانت تضم 19 معتقل لم يمت منهم بالحريق إلا ستة، في حين أن 44 الآخرين موزعين على زنزانات هي مقابلة للزنزانة التي وقع فيها الحريق ماتوا بسبب الاختناق وتبين لنا بأن هناك تقصير فيما يخص فتح الأبواب وأدى ذلك إلى اختناق هؤلاء السجناء وهم كانوا يستنجدون ويصيحون ولكن لم يكن هناك مجيب ولهذا اتخذت الإجراءات الأولى وحتى أسهل كذلك على اللجنة القيام ببحثها بكيفية سليمة لأنني استنتجت من التقارير الأولى أن هناك تحفظ عن بعض المصرحين بسبب خوفهم من بعض الحراس فأوقفت رئيس المعقل وأعفيت المدير من مسؤوليته مؤقتا وأوقفت كذلك أحد الحراس الذي كان في ذلك الليل مشرفا على الزنازن التي وقع فيها الحريق والاختناق. وهذا ما سهل المأمورية أمام اللجنة. اكتشفنا بأن التصريحات كانت أكثر صراحة وأكثر دقة.

وبالفعل هنا جاء دور القضاء، أحلنا الملف على السيد الوكيل العام الذي أمر بفتح تحقيق واعتقال رئيس المعقل والبحث كذلك في أسباب الحريق على أساس أنه إما أن يكون حريقا عمديا أو أن يكون حريقا غير عمدي المهم أنه القضاء يجب أن نتركه ليقوم بواجبه وليحدد المسؤوليات. كذلك بالنسبة للأفعال والممارسات التي اطلعنا عليها في هذا السجن. والتي كانت الآن موضوع رسالة مفتوحة نشرتها إحدى الصحف اليوم من طرف موظفي سجن الجديدة موجهة إلى وزير العدل.

هذه الوقائع طلبت كذلك من النيابة العامة أن تكون مثار تحقيق من طرف السيد قاضي التحقيق حتى نحدد أولا المسؤوليات ونضع حدا لمثل هذه الممارسات ونعطي العبرة بالنسبة لسجون أخرى فعلا الإصلاح هو لابد له من برنامج متكامل وأول برنامج مستعجل وهو حماية سلامة وأمن المعتقلين. ولهذا وضعنا غلافا ماليا وتقدمت به اليوم أمام مجلس الحكومة، حيث أدليت بتقرير مفصل حول أوضاع السجون وطلبت من السيد الوزير الأول ومن السيد وزير المالية ومن السادة أعضاء الحكومة أن يساندوني في رصد هذه المبالغ التي تعتبر الحد الأدنى من أجل تزويد السجون بكل التجهيزات الأساسية أو الضرورية التي سترشدنا إلى توقعات الحريق والى القضاء على مثل هذه الأنواع من المخاطر في وقتها وأخذت موافقة السيد الوزير الأول وسوف ترصد هذه المبالغ لنشرع عاجلا في تجهيز السجون بما تحتاجه من تجهيزات للمحافظة على سلامتهم وأمنهم.

فيما يخص الحريق الثاني وأستسمح السيد الرئيس نظرا لأهمية الموضوع لا بالنسبة للسادة المستشارين ولا بالنسبة للرأي العام. بالنسبة للحريق الثاني فقط كان هناك غسيل منشور في ساحة ما بين الزنازن وأحد المعتقلين بدون شك أشعل فيها النار ربما من أجل إثارة الانتباه أو بدافع معين المهم هو أن هذه الواقعة الحمد لله لم يقع فيها أي خسائر لا في الأرواح ولا في المتاع وأنه وقع تطويق ذلك الحريق البسيط وكذلك فتح بحث لمعرفة من قام بذلك بهذا التهديد وسيتخذ القضاء طبعا مسؤوليته فيما يخص معاقبة كل من قام بهذه الأفعال الإجرامية.

إذن أنا سأعطيكم بيانات أكثر إذا وافقتم على الاجتماع في لجنة العدل والتشريع وأشكركم على انتباهكم والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على هذه الإيضاحات، سنفتح باب التعقيب على الجواب.. الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

بداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على هذا الجواب المستفيض والدقة والصراحة التي ستمكن بطبيعة الحال الرأي العام من التعرف على المشاكل من موقف المسؤولية الحكومية. ولابد كذلك أن أشكر السيد الوزير على دعوته لنا للإسراع بعقد لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان للاجتماع لنتمكن من تطويق هذا الملف والإطلاع عليه بدقة وشكرا لكم السيد الوزير.

ولا أريد أن تفوتني الفرصة أن ننوه بالالتفاتة المولوية والاعتناء بأسر الضحايا وكذلك بكافة المصابين وتعقيبا كذلك وليس بتعقيب ولكن تدقيق وإضافات. ألتمس من السيد الوزير أن تنكبوا على تفعيل مقتضيات القانون الخاص بالمؤسسات السجنية الذي فيه كثير من الإجابيات ولابد أن نتأقلم معه مستقبلا وأن ننضبط لضوابطه وهذا هو المبتغى. وكذلك أريد أن ألتمس كذلك انطلاقا السيد الوزير لمعرفته بالميدان وهو إنسان ممارس من أسرة العدالة كمحامي وكحقوقي إلى غير ذلك وكمسؤول الآن أن يكثر من التركيز على العقوبات المالية بدل العقوبات السالبة للحرية وخاصة كلما اقتضى القانون القضاء بالحبس أو العقوبة ثم كذلك هو تفعيل لمؤسسة العفو وكذلك التعامل معها بشفافية كاملة لأننا نشكركم أعطيتمونا الآن بعض الإشارات نتمنى أن تكون الاستفادة عامة وشمولية لكل من تتوفر فيه تلك المعايير التي ستحدد بطبيعة الحال بالدقة وتعمم على الجميع ليكون الرأي العام كذلك على علم بها وكذلك الأسر ديال المعتقلين، تم كذلك مراجعة الضوابط الأمنية وشيء من المرونة عندما تقع الكوارث لابد من الاتفاق على ضوابط تكون فيها هذه المدونة والتعامل معها باستعجال للتخفيف من تلك الكوارث كفتح الأبواب وأنتم أعطيتمونا الآن رقم مخيفا وهو 44 قد ماتوا بالاختناق وليس بالزنزانة التي نشب فيها الحريق وهذا من باب الخوف من تلك الضوابط التي تثقل كاهل الحراس فلابد بشفافية كذلك أن يقال لهم بصريح العبارة عند الاقتضاء ينبغي التصرف كذا وكذا؟ بالنسبة للتجهيزات الوقائية التي ينبغي أن تدخل السجون.

نتمنى السيد الوزير أن نتوسع بالتشاور معكم وتبادل الرأي داخل اللجنة وأن نتمكن كذلك اللجنة المختصة من مرافقتكم سواء لزيارة المحاكم أو للسجون لنكون كممثلي الأمة على بينة مما يجري في هذا القطاع الذي هو أساس كل شيء في هذا البلد وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ بوشعيب الهلالي

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس

حضرات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير في الإجابة فسر بوضعية شاذة وضعية السجون ولكن بكيفية خاصة وضعية السجن التي وقعت فيه الفاجعة وأنا بدوري أشكره على التوضيحات التي وضح للمجلس الموقر، علما أن اللجن ديال التحقيق لم يشر إلى محتوى نتائجها بكيفية مفصلة لأن ماشي البلاغات ولكن اللجن التي كونت ما سبب تضارب النتائج في التصريحات ديال اللجن بحيث اللجنة الأولى تكلمت عن شيء واللجنة الثانية أو البلاغ الثاني تكلم عن شيء آخر حتى وضع السيد الوزير لجنة بأمره، حيث فصحت على مسائل لم تتكلم عليها اللجن السابقة.

أما الحريق الثاني لا يمكن أن نفسره على أنه حاجة عادية ولكن يجب علينا أن نقول على أنه كان يكاد أن يكون كارثة أخرى في هذا السجن ونحن تعميقا للبحث في نظرنا لازال

لم يعط نتائج وغير خاف على السيد الوزير المحترم على أن العائلات، أسر الضحايا لازالت مستمرة في احتياجها في كل يوم، ما هو جواب السيد وزير العدل لهذه العائلات التي تحتج بشراكة مع الحقوقيين وغير الحقوقيين وخير دليل على أن البحث لم يعمق بكثير لأن الفاجعة لما تخرج من الحدود المغربية وتصل إلى دول أخرى يعني المغرب يصبح في صورة وفي شكل آخر.

ولهذا نحن من جانبنا نلح على السيد وزير العدل باش تكون واحد اللجنة صحيحة تعطي نتائج حقيقية لا على الفاجعة الاولى ولا على الفاجعة الثانية وشكرا للسيد الوزير والسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار

السي الحداوي في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد الحسين الحداوي:

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير

السادة المستشارين

لما طرحنا هذا السؤال لم يكن غرضنا انتقاد العمل الجبار الذي تقوم به وزارة العدل وإدارة السجون على وجه الخصوص، غير أننا نريد أن نسلط الضوء على ضوء الإمكانيات الموضوعة رهن إشارة وزارة العدل من هذا الباب. الشيء الذي لا يمكنها من موجهة حاجيات السجون التي تشهد تزايدا هائلا لعدد نزلائها بشكل يفوق طاقتها الاستيعابية الأمر الذي يتحتم به على الحكومة توفير اعتمادات إضافية لقطاع العدل خلال الميزانية المقبلة ومحاولة تقليص عدد السجناء عن طريق التفكير في أساليب يمكن تحويل العقوبات السجنية إلى لا سجنية وكن كاين أفكار أخرى أنه خلق سجون فلاحية اللي كانت من قبل كانوا السجون فلاحة ديال العادر لأنه كاين هاذ المشكل لأنه إذا جينا نشوفو هاذ المشكل ديال السجن ديال الجديدة 90٪ ديالو كلهم ناس من البادية إذن كاين هاذ المشكل لأنه ناس ديال البادية إذا كانوا في واحد المحل ديال الفلاحة، أولا كاين الفلاحة كيستعملوا، وكيتعلموا الفلاحة وبزاف الحاجات.

وثانيا المشكل ديال السجناء ديال الشباب وخاصة الأبناء من 12 عام إلى 20 عام اللي كيتخلطوا مع المسجونين ومع المنحرفين واللي كيوقعوا جرائم داخل هاذ.. كنطلبوا من السيد الوزير باش يحول يشوف هاذ المشكل باش يعالجو محلات خاصة ويكونوا فيهم مدارس خاصة باش يتعلموا ويخرجوا بصناعة وتقنيات وإلا مشوا يدخلوا مع هاذوك الناس كيخرج سارق صغير وكيخرج سارق كبير وكيخرج منحرف كبير هاذي النقطة الثانية.

وفي هذا الإطار ونحن على مشارف العيد المبارك السعيد ننتهز هذه الفرصة لكي نتقدم إلى مولانا صاحب الجلالة نصره الله وأيده ونطلب من جلالته أن يجعل من عفايته المولوية المتمثلة في العفو الكريم بهذه المناسبة السعيدة بالذات عفوا استثنائيا يشمل رعاياه والذين تسمح نوعية أحكامهم بأن يشملهم عفو مولانا أمير المؤمنين والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا... الكلمة للسيد الوزير من أجل الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحتمين،

أريد فقط أن أدقق بالنسبة للأبحاث التي حصلت أنه أحد السادة المستشارين أتكلم عن تناقض ما بين نتائج الأبحاث كأنه أطلع على هاته التقارير مع أنها لم تنشر وتأكد له بأن ما كاين حتى شي تناقض ما بن التقارير هناك فقط بحث تكميلي الذي أعطانا معلومات أكثر دقة بالنسبة لكيفية وقوع الحريق وما نتج عنه لكن أنا لابد أن أتكلم عن التحفظ أمام المجلس كوزير للعدل وأنتم كذلك كمستشارين حتى لا نؤثر على سير القضاء. فالقضاء لابد أن يقوم بعمله كيفية مجردة ومستقلة ومحايدة ولهذا ليست من المصلحة أن نتحدث الآن على وقائع يعني القضاء هو الآن متكفل بتدقيقها.

بالنسبة للنقط التي طرحها السيد المستشار من الاتحاد الدستوري، أنا أتفق فيما يخص اختلاط الأطفال بالراشدين وفعلا من الأمور الأساسية التي سننكب عليها هو كيفية فصل الأطفال عن الراشدين، أنا لاحظت هذا وهذه من الامور المستعجلة، بغيت نتكلم لك على كل اللي غادي ندير وباش قلت لكم نعملو اجتماع اللجنة باش نبسطو الأشياء.

وحتى بالنسبة كذلك لتدخل السجناء خاصة الذين هم في البوادي اللي تيجيو حتى للمدن باش يمكن لهم يتحاكموا في مرحلة الاستئناف، من الإجراءات التي أرى أنه يجب أن نسهر على تطبيقها هو عقد جلسات تنقلية عوض ما ينتقلوا المعتقلين ملفاتهم والسجون اللي هي مكتظة، محكمة الاستئناف الهيئة تنتقل إلى مقر المحكمة الابتدائية وتعقد جلسة على أنها محكمة الاستئناف وتبث في قضايا المعتقلين الموجودين في ذلك الإقليم وحتى لا نكلفهم ونكلف أسرهم الانتقال في سجون جد مكتظة. هذه من الإجراءات، أنا أعطيتكم فقط بعض الإشارات من الإجراءات اللي تشوفو أنه غادي نحرصو باش نطبقوها واللي غادي تجعل نخففو على السجون من الاكتظاظ.

شكرا للسيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير وأشكركم باسم المجلس على مساهمتكم في هذه الجلسة مع متمنياتنا لكم بالتوفيق الكامل إن شاء الله.

ننتقل حضرات السادة المستشارين إلى الأسئلة الآنية الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية لدينا أربعة أسئلة آنية موجهة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية، الثلاث أسئلة الأولى منها تنصب في موضوع واحد يتعلق الأمر بالموسم الفلاحي الجديد والاستعدادات الجارية من طرف الحكومة نرجو أن يتولى السادة المستشارين طرح أسئلتهم في انتظار رد السيد الوزير دفعة واحدة.

فالكلمة الآن لأصحاب السؤال الآني الأول وهم السادة رحو الهيلع، حميد كوسكوس، محمد قرو وبوطاهر بوطاهري ومحمد الدواحي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح سؤاله.

المستشار السيد رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

سؤالنا السيد الوزير كنا تقدمنا به قبل انطلاق الموسم الفلاحي الحالي لعل وعسى يساعد شيئا ما لمساعدة الفلاحين اللي مع انطلاق كل كموسم فلاحي تيعانيو من عدد ديال المشاكل اللي تيواجهوا تقريبا نفس الصعوبات وعلى رأس هذه الصعوبات نجد ارتفاع تكلفة الإنتاج يعني الأثمنة، كثمن البذور وثمن الفوسفاط وأنواعه وثمن الكازوال وثمن التأمين والمبيدات والمعدات إلى آخره.

هذا مع صعوبة الحصول على القروض والموسم الفلاحي هذا، انطلق كذلك بنفس المعاناة وبنفس المشاكل وأضيفت له ثمن البذور ارتفع لأن الحكومة سحبت دعمها اللي كانت تقدمه من قبل ونفس الشيء بالنسبة لثمن التأمين حتى هو ارتفع لأن الدولة سحبت الدعم ديالها جزئيا لأنه كان عندها السحب التدريجي. بالنسبة للقروض نفس المشكل القرض الفلاحي بدأ يتعامل مزيان مع الفلاحين الكبار والمتوسطين الذين سووا وضعيتهم ولكن الفلاحين الصغار اللي ما تيتعداش المساحة ديالهم 4 أو 5 هكتارات هاذوا التعامل ديال القرض باقي على حاله وكذلك الفلاحين الذين مازالوا ما سواوش الوضعية ديالهم السابقة.

هذا مع العلم أن الفلاح هو خارج من واحد الموسم الفلاحي كان فيه الجفاف وكان ينتظر الدعم إذا به تلاقى مع الارتفاع دون أن نتكلم عن الفيضانات الأخيرة والخسائر التي خلفتها في الحقول والأراضي المزروعة.

فالسؤال ديالنا السيد الوزير هو في الواقع هو طلب أكثر ما هو سؤال حنا ما غاديش نسولوكم أشنو هي الإجراءات اللي غادي تاخذوا بل تنطالبوكم اتخاذ إجراءات مستعجلة لتدارك ما يمكن استدراكه، خاصة بالنسبة للبذور والفوسفاط، أما المازوط الأخضر هاذي شحال وحنا تسمعو به لحد الآن ما بغاش يخرج للوجود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السؤال الموالي حول إجراءات الدخول للموسم الفلاحي للسادة حسن أوتلغيست، محمد المنصوري، حسن الهلالي وعبد الله أبو زيد، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال. الأستاذ السي الهلالي بوشعيب.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس،

حضرات المستشارين المحترمين،

لقد طلب مني صديقي السيد المنصوري أن أتناول كلمة هذا السؤال الآني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

كدأب كل سنة تشكل هذه الفترة بداية للموسم الفلاحي وهو ما يتطلب استعدادا وتهيئا لهذا الدخول الفلاحي. وفي هذا السياق نود منكم السيد الوزير إطلاع الرأي عموما والفلاحين خصوصا عن ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لإنجاح هذا الدخول الفلاحي ومرافقة الموسم الفلاحي وهل هناك استراتيجية عملية مستقرة تنهي المقاربة الموسمية الضيقة للسنة الفلاحية وتجعل من دعم الفلاح وتكوينه أولوية أساسية بدل الاكتفاء فقط سياسة تدبير المنتوج.

من زاوية أخرى، ماذا عن مصير البرنامج الوطني لمكافحة آثار الجفاف الذي طالبنا في الولاية السابقة بجعله برنامجا وطنيا لتأهيل وتنمية الوسط القروي،وعلاوة على ذلك علينا أن تبلغ للسيد وزير الفلاحة المحترم أن من جراء الفيضانات الأخيرة أهدمت الآثار في منطقة من مناطق المغرب المهمة وهي مريرت إلى ميدلت فعلى السيد وزير الفلاحة أن يبحث في موضوع هدم هذه الآبار من جراء الفيضانات وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار:

الكلمة لآخر سؤال آني موجه للسد وزير الفلاحة والتنمية القروية ويتعلق بالاستعدادات للموسم الفلاحي الجديد للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، علي الخضراوي، وميلود عفوت، ومحمد بلحسان، محمد السلامي، عادل المعطي، عبد القادر البريكي ومومن البشير.

الكلمة للأستاذ السلامي.

المستشار السيد محمد السلامي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين المحترمين،

من المعلوم أن بلادنا قد عرفت خلال الشهر المنصرم ولله الحمد تساقطات مطرية هامة في جل مناطق المملكة الشريفة. ونظرا لما لهذا العامل من انعكاسات على المردود الفلاحي فإن الرأي العام الوطني يتطلع لمعرفة آثار هذه التساقطات.

وحرصا منا على متابعة هذا القطاع بما يلزم من العناية والاهتمام، نود أن نسأل السيد الوزير عن البرنامج الشمولي الذي تعتزم الحكومة اتخاذه لمواجهة متطلبات الموسم الفلاحي الجديد من بدور وأسمدة وكذا البرنامج الصحي للقطيع الوطني.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية للإجابة على أسئلة السادة المستشارين.

السيد الوزير تفضلوا إلى المنصة.

السيد امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أود في البداية أن أشكر المجلس ككل ولواضعي الأسئلة اهتمامهم بهذا القطاع وهذا لا غرابة في ذلك لأن هذا المجلس يعودنا أنه يولي اهتماما بالغا لقطاع الفلاحة.

فبطبيعة الحال لا يمكن الحديث عن مشاكل الفلاحة والاستعداد للموسم الفلاحي بدون أن نتطرق إلى السياسة الفلاحية لكن أعتقد أن الكل يتفهم أن لا الظرف ولا الوقت يسمح للحديث عن السياسة أو ما يمكن أن نسميه السياسة الفلاحية للبلاد وستكون لنا فرص، فهناك أسئلة، فهناك طلب لعقد جلسات باللجنة لبسط المنظور.

إذن التحضير لابد أن يندرج في هذا السياق العام، التحضير للموسم الفلاحي مع الأسف وأقولها صراحة هي عدد من الإجراءات تأتي كل فل ولكن يجب أن نقيمها بماذا ترمي إليه؟ فمثلا هناك الإجراءات المتعلقة بالبذور. فالبدء اتخذت جميع الإجراءات وهناك كميات تفوق الكميات التي وضعت هي مليون قنطار. الآن المبيعات ما يناهز 50٪ موجودة هناك دعم الدولة فيما يتعلق بالنقل والتخزين. هناك مشكل في الدعم المتعلق بالدعم الجزافي للقنطار ولم يرصد الباب فنحن الآن هناك إجراءات وهناك محاولات الآن لفك هذه المعضلة أو لإرجاع هذا الدعم لكن في إطار آخر لن أتحدث طويلا عن هذا ولكن الملف مفتوح والإجراءات تتبعها السادة الفلاحين عارفين بأن هناك وعد باش يرجع لهم ذاك القيمة ديال الدعم ريثما يتم التوقيع على قرار وزاري.

فيما يتعلق بالأسمدة كذلك نفس الشيء، الأسمدة موجودة والأثمنة هي أثمنة ديال السنة الماضية واللي ناقصة بـ15٪ عن السنة اللي قبل منها. فصحيح أن هناك مشاكل في القروض ونقولها صراحة. ما شي ليس أن هناك قروض. القروض موجودة لكن كما قال السيد المستشار فهي موجودة لمن هو في وضعية سليمة بالنسبة للصندوق. في شروط للتأمين هذا تيخصنا نتذاكرو عليه في السياسة العامة، السياسة التمويلية للحكومة، أما الإجراءات ديال الموسم فهي موجودة، ففعلا اللي هو عندو الشروط ديالو فليأخذ القرض. التأمين نفس الشيء. التأمين هو ضروري لا يمكن أن نأخذ قرض من صندوق القرض الفلاحي دون أن يكون عندنا عقدة التأمين لأن لا قدر الله لما يكون التأمين الصندوق هو اللي تيتخلص. فإذن طبيعي لكن أشنو هو اللي مترتب هو كيفاش كيتم التامين ولكن التأمين ما خصناش نحكمو عليه الآن فهي مرحلة تجريبية لا تهم الآن إلا 100 ألف هكتار ولا تهم إلا ما يقرب 40 أو 42 ألف مستفيد. فهناك كذلك إصلاحات تتعلق مثلا بتصنيف المساحات يعني أقل من ثلاث هكتارات، أقل من عشر هكتارات. فهناك كذلك الشكوى التي وضعوا السادة الفلاحين في التقسيم واش كاين الجفاف أو ما كاينش الجفاف الآن غادي يصبحوا يشاركوا كذلك في لجن الجماعات القروية ومصالح اللي تقرر هل هناك جفاف أم ليس هناك جفاف كان المشكل ديال الناس اللي تيقولوا ما تنقدروش نحصدو تيخصنا ننتظرو حتى يجي الجنير، الآن مسموح لهم أنه يحصدوا شريطة أن يخليو واحد النموذج اللي يسمح بالتقييم فإذن هذه مسألة تجريبية فتنتظر.

فهناك عدة إجراءات أخرى أعتقد أن من الصعب ذكرها كلها وهي سارية وهو الدعم لتوزيع النباتات، الأشجار اللي دعم يصل إلى 80٪. فهناك الدعم مستمر فيما يتعلق بالمكننة وتم الارتفاع ديالها من 50٪ و60٪ حسب الأشخاص أو التعاونيات ولكن كما قلت يصعب أن نتحدث الآن هنا عن الجزئيات أعتقد أن من الأفضل أننا نوضعو هاذ الشي كلو في سياق شمولي اللي نتداكرو فيه وناخذو الوقت في اللجنة أو كيفما يرى المجلس ولكي نتكلمو على السياسة الشمولية أما إذا أخذنا إجراءات واحدة فالإدارة غادي يمكن لها تقول لكم بأن دائما الاستعدادات موجودة للموسم ولكن الفلاح يمكن يشوف فيها نقص إذن تيخص هاذ الشي كلو نحضره.

خلاصة القول أن بالنسبة للإجراءات الاعتيادية لكل موسم فلاحي فلحد الآن ليس هناك مشاكل وصلت إلى الإدارة باستثناء كما قلت ما يتعلق بـ20 درهم أو 25 درهم ديال

الزيادة في القنطار ديال البذور اللي حتى هي في طريق الحل وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.. السي رحو الهيلع في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحو الهيلع:

أولا نشكر السيد الوزير على تجاوبه مع السؤال ديالنا وهذا ليس غريب لأن السيد الوزير هو فلاح وابن العالم القروي وما عندنا شك.. سجلنا بارتياح كذلك بأن البذور غادي تكون مدعمة وأن الفلاحين غادي يتسنا و لأنه إذا كان يا الله 50٪ اللي تباعت لأن الفلاحين مشوا تياخذوا الزريعة الأخرى اللي تسمى (....) في انتظار تكون هاذ الدعم. تتسجلو كذلك التجاوب الكامل مع المسائل الأخرى المطروحة وخاصة القروض والجفاف والتأمين.

بالنسبة للمعدات، السيد الوزير أنتم تعرفون أن الفلاح تيبدل الجرار على تقريبا 10 سنوات أو 15 سنة هنا كاين الدعم ولكن العجلات ديالو والديكسات وهناك الشي كلو سنويا تيتقام عليه غالي حتى هاذيك المسائل تدخل في هاذ الدعم وتدخل كذلك في الاستثمار.

ما تبقى بالنسبة للري، خاصة الري الصغير لأنه تنعرفو الجفاف ويمكننا نحاربو كذلك جزئيا ذاك الري الصغير للناس اللي تنحفروا الآبار وما كرهناش كذلك يكون واحد الدعم ويكون ملف خاص بالاستثمار في القطاع الفلاحي وخاصة بالأراضي البورية.

ونشكر السيد الوزير ونشكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ محمد المنصوري.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

أريد فقط أن أشر السيد الوزير على التوضيحات في الحقيقة مفصلة لهذا كان السؤال ديالنا الهدف منه وهو إمكانية باش يعطي التوضيحات اللي تفضل السيد الوزير وأعطاهم جميع الفلاحين وسكان المغرب علما أن المنتوج الوطني الخام مرتبط جدا بالفلاحة ونتوخى إن شاء الله هذه السن أن تكوتن سنة جيدة إلا أنه خيرات الله سبحانه تعالى، الماء الذي جعله حي لكل شيء فكان هناك فيضانات في العديد من الأقاليم بالمملكة المغربية السؤال ديالنا وهاذي النقطة اللي بغينا السيد الوزير باش يوضحها لنا واش الحكومة رصدت كيف ما على غرار ما جاءت على محاربة الجفاف واش رصدت واحد الغلاف مالي لهذه الفيضانات اللي طرات في العديد من الأقاليم؟ نذكر منها سطات، الدار البيضاء، الجديدة، خنيفرة، بولمان، فاس إلخ.. بغينا نعرفو السيد الوزير واش الحكومة في هذا القضية عملت شي حاجة ومازال بعض النقط اللي هما أثرتهم نقط حقيقة مهمة والفلاحين غادي نرجعو لهم بالتدقيق في اللجنة ديال الفلاحة اللي.... إن شاء الله رئيس لجنة الفلاحة يعقدها قريبا باس نشوفو معكم عدد من المشاكل. أجدد لكم الشكر السيد الوزير والسلام عليكم وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للأستاذ سعيد التدلاوي في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة ما كان بودي أن أعقب لأنه ترددت كثيرا قبل أن أعقب، لأن سواء شخصيا أو فريقي أو حزبي يحير عندنا الأمر باش نعقبوا على السيد الوزير اللي هو صديقنا وقائد من قادة الوفاق ولكن حقيقة المعارضة الآن كاين خسارة ولكن إذا كانت الأفكار ديالها وخصوا مع القائد الذي كان يسير المعارضة وكيوجهها فمرحبا به في وزارة الفلاحة حنا ما غاديش.. آ السي المنصوري أنا ما قطعتكش لما كنت كتكلم الله يخليك إذا كنت كتسمع وتصنت.. فبكل صراحة حنا ما غاديش نحكمو مسبقا على السيد وزير الفلاحة غير للتذكير أنا غادي نذكر السيد وزير الفلاحة لأنه وحنا السؤال ديالنا تكلم على التساقطات المطرية الأخيرة ومن قال التساقطات المطرية الأخيرة ولله الحمد هناك فيضانات وهناك بعض المناطق التي عرفت وطلبنا البرنامج الشمولي اللي كتشوفو حقيقة واحد الجزء منه تكلم عليه السيد الوزير فينما يخص البذور.

على ذكر البذور كتعرفو بأنه كاينة جمعية ديال تكثير البذور وكاينة شركة وطنية اللي هي شركة "صوناكوص" اللي مع كامل الأسف الدور ديالها هو التكثير وتشجيع البذور الوطنية بناء على المخطط الذي عملته معها الدولة والمهنيين تقريبا هاذي خمس سنوات. هذا البرنامج لم يحقق منه شيء بل هذه الشركة الوطنية التي تحصل على دعم كبير من طرف وزارة الفلاحة، على موظفي وزارة الفلاحة كل هذا باتفاق مع الجمعيات ومع المهنيين السبيل الوحيد هو تشجيع البذور الوطنية بدل شرائها من الخارج بالعملة الصعبة وعندنا الإمكانيات باش نعملو هاذ الشيء... مع كامل الأسف هاذ الشركة في إطار البذور نسيت المهمة المنوطة بها ومشت لاتجاه آخر اللي هو اتجاه تجاري محض. هذا فيما يخص البذور.

فيما يخص التأمين أو مشاكل التأمين، بكل صراحة السيد الوزير أنا أتذكر في جامعة الغرف الفلاحية في البرلمان السابق الإخوان في الحركة الشعبية والإخوان في الحزب الوطني الديمقراطي كانوا مع السي مزيان بلفقيه آنذاك وحنا كنا السباقين اللي طلبنا هاذ الصندوق باش يحدث ديال

التامين ولكن ما شي بهاذ الطريقة. حنا كنا كنتمناو أنه يكون واحد الصندوق اللي جميع القطاعات الإنتاجية سواء بواكر أو حوامض أو لحوم أو حليب داخل العالم القروي نعطيو سنتيم أو 2 سنتيم في الكيلو أو في اللتر المنتوج يقتطع ويعمل في صندوق في السنوات الممطرة بحال هاذ السنة ويكون ذاك الضمان شامل.

الآن آشنو واقع؟ عملوا تأمين على حسب مقاسهم، بمعنى كتجي الجماعة القروية أو جماعة معينة، كيخص إذا واحد ضربته رعدة وصيف ولو الآخرين عندهم الجفاف، لا تعتبر تلك المنطقة حافة كاين شي عقود هاذ التأمينات ما شي بهاذ الطريقة اللي كنا متفقين عليها وماشي هي هاذي الوسيلة حنا كنشكل السيد الوزير اللي قال على أنه غادي يمكن لو يتكلم معنا في هاذ الأمور ولأعطانا عدد ديال الوعود منها الوعد ديال دعم البذور اللي غادي يرجع ديال النقل وديال التخزين نتمنى أن السيد الوزير ما يواعدناش بزاف على غرار الحكومات السابقة.

بغيت نذكر السيد الوزير كذلك مسألة مهمة جدا، غير فيها يخص هاذ القضية ديال الفيضانات، نذكرو بالقانون رقم 25.83 لإحداث ابتداء من 21 شوال 1403 فاتح غشت 1983 حساب خاص يدعى الصندوق الخاص لإنقاذ الماشية وحمايتها يكون وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي هو الآمر بقبض الموارد وأداء نفقاته، هاذ الصندوق أشنو هو الدور ديالو؟ من ضمن واحد العدد ديال الأدوار مواجهة آثار الآفات الطبيعية من جدب وفيضانات وغيرها وهنا أستشهد بجريدة وطنية جريدة العلم عددها 1949 الأحد 13 شعبان 1423 الموافق 20 أكتوبر 2002 صدرن في الصفحة الثالثة نموذج قرار للمحكمة الإدارية بالرباط، آش كيقول هاذ القرار؟ أنا غير بغيت نذكر السيد الوزير باش يعرف راسو علاش دخل... وحيث إنه مادامت وزارة الفلاحة، هاذي حيثية من حيثيات الحكم، وحيث أنه مادامت وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ برامج الحماية وإنقاذ الماشية من الأمراض وأن وزير الفلاحة هو الآمر بقبض موارد وأداء نفقات الصندوق الخاص بإنقاذ الماشية وحمايتها المحدثة في غشت 1983 فيتعين اتباعا لذلك الحكم عليه بأداء مبلغ.. كذا إلى آخره وحيث أنه أمام تبوث الإهمال والتقصير لوزارة الفلاحة باعتبارها الجهة المكلفة بحماية قطيع الماشية من الآفات والأمراض التي تصيبها من خلال الموارد للصندوق الخاص. هاذو حيثيات ماشي أنا اللي كنقولهم لأن الوزير السابق والحكومة السابقة ما قامتش بالأشغال ديالها وبالخدمة ديالها هذا حكم باسم جلالة الملك منشور بجريدة العلم لسان الحال ديال حزب الاستقلال.

على كل السيد الوزير هذا حكم كاين عندكم وأعتقد في les passations de consignes أهم الأمور اللي خصهم يقولوا لك لأن فيه أكثر من مليار ديال الاداء اللي خصو يتعوض، هذا خصو يكون في علمكم. فأنا أتمنى من السيد الوزير أنه في إطار اللجنة التي طلبنا نتمنى أنه يناقش معنا الأضرار اللاحقة بالفلاحة ديال منطقة سيدي البرنوصي زناتة وديال إقليم الراشيدية وديال برشيد والناس اللي تضرروا وديال الحوز، نتمنى أنكم تعفيونا من هاذ الاجتهاد، يمكن لنا نستعين بهذا الاجتهاد وتمشيو للمحاكم ولكن نتمنى السيد الوزير أنكم تعفيونا لأن مبالغ مهمة يدخل هاذ الصندوق لو كان نقول لك منين تيجيبها حصيلة الرسم الخاص المفروض على الحيوانات المذبوحة بالمجازر، إعانة مالية تمنحها الدولة، هبات ووصايات وموارد مختلفة، إلى أخره.. راه كاين فليسات اصحاح فلا تجعلونا نضطرو ونوجهو الفلاحين للمحاكم حتى يحصلون ما يحصلوا عليه بعض الفلاحين الآخرين فكنتمناو كما قلنا صادقين أن السيد الوزير سيتعامل مع هذا القطاع بجدية وبإخلاص ونشكره مسبقا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير هل لكم رغبة في الرد على التعقيب؟ تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس،

بإيجاز، بالفعل الوثائق والمعطيات كلها موجودة لكن كما قلت ما شي الوقت اللي غادي ندخلو في التفاصيل ولا نحاولو نعومو واحد المشكل اللي مهم ومهم جدا وكما قلت أنا مستعد في اللجنة أو في غيرها.

غير باختصار شديد أقول أن الشركة صوناكوص ديال البذور هي التي وضعت 900 ألف من المليون ديال القناطر اللي وضعتها على السوق، مها 550 ألف منتوجة في المغرب، هل تقوم؟ هل لا تقوم؟ هذا غادي نشوفوه فيما بعد ولكن قائمة بواحد الدور.

قضية الأحكام، فالأحكام هي جارية على الجميع وحنا تنفتخرو أن الإدارة تصبح تتقاضى حتى هي إذا عملت أخطاء، فكاين قوانين، كاين صناديق، عندك الحق كاين اختصاصات خصها تلعب الدور ديالها وإذا لم تلعب الدور ديالها ما كاين حتى شي عيب حنا لا نتهرب من هاذ الشيء. الفيضانات فعلا، اعتبر أن قضية الفيضانات لأن بغيت نخليها لهاذ التعقيب لأن كان فيه شوية ديال الوقت لأن الفيضانات أولا الملف مازال لم يطو، مازال واحد العدد ديال السادة الوزراء ما غاديش يحضروا اليوم لأن كاين كذلك جلسة عمل الآن على الأضرار، على لاسامير على الفيضانات كلها وهناك تتبع من لدن الحكومة لهذا الملف بكل ما يقتضيه من جرأة لأن جلالة الملك نصره الله هو كذلك المهتم الأول.

فيما يتعلق بالأضرار ديال المساحات الفلاحية وأستسمح لأن لما غادي نذكر هاذ الأرقام كأن هناك استخفاف بما وقع في الوقت الذي هاذي هي المناسبة كذلك نجدد التعازي ديالنا لضحايا هاذ الفيضانات للناس اللي تمسوا سواء توفوا أو اللي تقاسموا بأضرار كبيرة، لكن إذا شفنا الأضرار ديال المساحات الفلاحية فهي 15 ألف هكتار لا أقل ولا أكثر منها 4000 هكتار لأراضي غير مزروعة وما فيها حتى شي حاجة وفيها 6000 هكتار ديال الحبوب. صحيح أن أكبر متضرر هو الغرب بـ11300 هكتار في هاذ الشي كلو متبوع بسطات بـ2000 هكتار والدار البيضاء 615 هكتار، هذا لا يعني أننا نقلل من هاذ الشي ولكن تنقول أن هناك آليات اللي غادي تشغلها الحكومة، اللي غادي تستعملها الحكومة لأن القانون هو تينص عليها باش يمكن هاذ الأضرار كلها أنها اللي هو على عاتق الحكومة أنها غادي تقوم به وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الأخير وهو آني كذلك موجه إليكم ويتعلق الأمر بالتأمين الفلاحي للمستشارين السادة عبد العزيز القريعة، أحمد جوهري، عمر محب، الحاج حسن زهير، عمر كردودي وسعد بنزروال، فليتفضل الأستاذ عبد العزيز القريعة لشرح السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز القريعة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

فحتى لا آخذ من وقت المجلس، فأظن أن جواب السيد الوزير على الأسئلة السابقة فهو تطرق إلى التأمين الفلاحي وبما أن السيد الوزير وعدنا باش نتطرقو لهاذ الشي في اللجنة فتنظن عندي ملاحظة بسيطة وحتى لا أعقب بعد إجابته فتنظن بأننا نحن كفلاحين لسنا ضد التأمين ولكن كاين ملاحظة بسيطة هو أن تاريخ التأمين هو 15 دجنبر فتنطلبو من الوزارة ومن السيد الوزير باش هاذ التاريخ يتمدد على الأقل حتى 15 شتنبر وخاصة أننا تنعرفو بأن البذور المختارة الجديدة ما تنطولش في الأرض فثلاثة اشهر أو أربعة أشهر الزرع تيكون موجود فتنظن إذا وصلنا هاذ التأمين حتى 15 يناير فنعطيو واحد الفرصة للفلاح اللي تيزرع الآخر وخاصة أن الآن الأمطار اللي تهاطلت على المملكة فما تنظنش بأن شي فلاح الآن غادي يزرع قل 20 يوم ومن جهة أخرى تنطلب من السيد الوزير باش في الوارة يتدارسو المشكل ويأتينا بالجواب في اللجنة إن شاء الله وكما كاين التأمين على الجفاف فواش الوزارة ما عندهاش واحد التصور باش يكون التأمين على جميع الكوارث الطبيعية، الجفاف، الفيضانات، البرد، فتنظن من الأنجح باش الفلاح يكون مأمن عن جميع الكوارث وشكرا السيد الوزير.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير هل كلم إضافة مع العلم أن السيد المستشار اعتبر بأنه كان جوابه ضمن الأجوبة السابقة؟

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

... وفعلا في اللجنة غادي نتداكرو. بغيت غير نذكر في قضية الآجالات، فغادي نتدارسو هاذ الطلب مع اللي تيهمهم الأمر بغيت نذكر بأن من الإصلاحات اللي تكلمت عليها كان التمديد لأن أصلا كان الأجل هو 30 نونبر، لم كان التمديد إلى 15 دجنبر، الآن هذا السؤال كما قلت يجب أنه نتدارسه مع جميع المتدخلين في القطاع ومع السادة المستشارين والفلاحين ونشوفو أشناهو الجواب، أما قضية التأمينات العامة فهاذي مسألة كذلك كيخصها نقاش راه يمكن للإنسان يؤمن على كلشي اليوم كنشوفو الناس كيأمنوا حتى على هاذوك اللي كيطلعوا للقمر ولكن خصنا نعرفو شكون اللي غادي يتحمل هاذ التأمين واشناهي الشروط كاين دور ديال الدولة في هاذ القطاع وأنا مؤمن به ولكن كيخصنا نشوفو الراعي ما هو دور الدولة؟ ما هو دور كذلك المنتجين؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة مع متمنياتنا له بكامل التوفيق والنجاح في مهامه الجديدة بهذا سنكون قد أنهينا الموضوع المتعلق بوزارة الفلاحة وننتقل مباشرة إلى الأسئلة الآنية الموجهة إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن في البداية ستكون يطرح الثلاث أسئلة الأولى لوحدة مواضيعها المتعلقة بقضايا تشغيل شبان مغاربة على متن بواخر سياحية أجنبية.

السؤال الآني الأول موجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن حول قضية تشغيل 30 ألف شاب مغربي على متن بواخر سياحية أجنبية للمستشارين المحترمين السادة رحال الزكراوي، قاسم الغزوي، عبد الرحمان أوشن، العربي خربوش، محمد الزعيم، عبد الحق بوكرين، محمد اشنينة،محمد الرايس، علي سالم الشكاف، محمد الرحموني، عبد الكريم الودغيري، سيدي محمد اخطور.

الكلمة للأستاذ علي سالم الشكاف لشرح السؤال المتعلق بهذا الموضوع.

المستشار السيد علي سالم الشكاف:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

يتابع الرأي العام الوطني منذ شهر ماي 2002 باهتمام وبقلق بالغ تطورات قضية تشغيل 30 ألف شاب مغربي من قبل شركة النجاة الإماراتية التي تتقاسم فيها المسؤولية عدة أطراف في مقدمتها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ووزارة التشغيل، حيث لم يتم الالتزام لحد الآن بالوعود والاتفاقيات التي تمت مع آلاف المواطنين والقاضية بتشغيلهم في بواخر سياحية دولية مما أدى إلى احتجاج بوسائل سلبية ومروعة ضد تماطل وتهرب الجهة المسؤولية وبعد صمت طويل والتي اكتفت، أي الجهة المسؤولة، بالقول بتعويض المتضررين عن مصاريف الفحوصات الطبية.

السيد الوزير؛

إننا نتساءل ويتساءل معنا الرأي العام كيف تم الزج بمؤسسة عمومية تابعة لوزارة التشغيل في عملية من هذا النوع، لذا فإن دولة الحق والقانون وجب أن تتحرك لكي يتحمل كل واحد مسؤوليته حتى ندرأ هذه السابقة الخطيرة في حياتنا الحكومية والسياسية. خاصة أننا نضطلع إلى أن تحتل بلادنا بعد الانتخابات الأخيرة مكانتها في حظيرة الأمم الديمقراطية.

لذا نسائلكم السيد الوزير إذا كنتم تنوون تعويض المتضررين فعن أي تعويض تتحدثون؟ هل تعويض مبلغ الفحوصات الطبية أي900 درهم أم التعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي خلفته هذه..؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السؤال الموالي موجه كذلك إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن حول مناصب الشغل الموفرة من طرف شركة النجاة الإماراتية للمستشارين المحترمين السادة أحمد بنا، عبد القادر نور الزين، محمد عداب الزغاري، ادريس الراضي، أحمد الجغيري، وأحمد أمهال. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد القادر نور الزين:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

من المخلفات الاجتماعية لحكومة التناوب مأساة النجاة الإماراتية والتي أحبطت عزائم آلاف من شبابنا المغربي بعد أن تبخرت معها آمالها في العمل داخل مراكب سياحية دولية. وفي هذا الإطار شاب هذه القضية أجواء لا تتسم تارة بالوضوح كتمرير صفقات مشبوهة واستغلال أجواء الانتخابات التشريعية المنصرمة من أجل توظيف حيثيات هذه القضية في مصالح حزبية، وتبقى الضحية الأولى والأخيرة آلاف الشباب الذي كان البعض منهم عاطلا في حين تخلى البعض الآخرين عن عمله أو دراسته حتى يحسن من وضعيته تلك الوضعية التي أبت الاقدار إلا أن تأزمها.

والأخطر من هذا كله أن ظهرت قبيل البدء في عملية الاتفاق الانتقائية فئة من سماسرة المناسبات الاستثنائية الذين اشغلوا ضعف الشباب المحروم فحصلوا من عندهم على مبالغ تتراوح ما بين 10 آلاف درهم و 220 ألف درهم مقابل التوسط لهم لدى الجهات المعنية حتى تضمن ترشيحهم حسب ما سمعنا.

التساؤل الكبير والذي يجب على كل مغربي أن يطرحه على نفسه هو من المسؤول الحقيقي عن هذه الكارثة الاجتماعية مستغلة جوانب قضية النجاة هاته. لا شك السيد الوزير له التصور في هذا الصدد يود أن يقدمه لنا أمام الشعب المغربي كافة ونرجو أن يكون جوابه مشفيا لغليلنا الأمر خطير جدا لماذا تشبث بعض المسؤولين عبر شاشة التلفزة وقبيل الانتخابات التشريعية المنصرمة بفكرة سلامة هذه العمليات وأن المناصب متوفرة حقيقة شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السؤال الموالي أيضا موجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن حول تبعات قضية عقود العمل التي أبرمها العديد من المواطنين المغاربة مع شركة النجاة الإماراتية للمستشارين المحترمين السيدين عبد العزيز القريعة وعبد الرحمن الشرقاوي، فليتفضل الأستاذ عبد الرحيم الشرقاوي لشرح السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

السد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

تعالت مؤخرا أصوات المواطنين المغاربة من جراء الصدمة التي تلقوها بعد اكتشافهم لهول التلاعبات التي ورطتهم فيها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات تحت إشراف وزارة التشغيل، متظاهرين أمام مقرات فروع الوكالة في جميع أنحاء المملكة، هذه الشريحة من المواطنين الذين عقدوا آمالهم وعقدت عليهم آمال عائلاتهم في تحقيق عيش كريم والنجاة من وطأة البطالة. تفاجأوا بعد أشهر من الحلم وبعد صرف ما يقارب ألف درهم لكل واحد منهم في التحاليل الطبية.. أنا ما تنقولش 1000 درهم هي اللي تصرفت، إذا جينا نحسبو المصاريف اللي تصرفت، راه كاين غير باش أخذ العقد ديالو خسر عليها ما بين 15 ألف و 20 ألف معالي الوزير المحترم، الناس باعت اللي

كتمسب كلها باش تمشي تشتغل وتهاجر باش تجيب لقمة العيش لأولادها ومع الأسف بأن شيئا لم يكن.

لذلك نطالبكم السيد الوزير المحترم بكافة التوضيحات حول سير هذه العملية ونتساءل عن التدابير التي ستتخذها وزارتكم لإنصاف المتضررين وتعويضهم، علما بأنه لا تعويض للصدمة النفسية التي أصابتهم ونزيد نكرر لكم معالي الوزير واسمحوا لي أنني تنعرف أنكم دخلتم لهذه الوزارة وجبرتو أماسكم هذا الملف اللي هو ملف عويص أن الأغلبية تقريبا ما يزيد 50٪ ديال 30 ألف ديال العمال كلها مريضة كاين للي في المستشفى وكاين وصل لاعتقال من أجل المصاريف التي أدى وما خلصهاش الديون ديالو.

نحن من هذا المنبر ونحن كفريق الاتحاد الديمقراطي وتضامنا مع المتضررين نطالبكم بفتح تحقيق في الموضوع قصد معرفة من المسؤول الحقيقي عهن هذه الكارثة.

أرجوكم معالي الوزير من المسؤول الحقيقي عن هذه الكارثة ونطلب منكم إذا اقتضى الحال يتقدموا للعدالة.

وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة الآن للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن للإجابة على الأسئلة الآنية للسادة المستشارين المحترمين المتعلقة بعقود العمل السالفة الذكر.

فليتفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة المستشارين أعضاء فرق الاتحاد الدستوري والاتحاد الديمقراطي والتجديد والتقدم الديمقراطي الذين طرحوا هذا السؤال والذي يستأثر باهتمام الرأي العام المغربي.

الموضوع يهم كذلك أكثر من 30 ألف شاب.

فأريد في البداية أن أقول للسادة المستشارين المحترمين أن هذا الملف هو ملف جميع المغاربة في الحقيقة، حيث أن جميع الشباب هم شباب جاؤوا من عدة جهات من المغرب وكل الأقاليم ويهمنا جميعا ويجب علينا أن ننكب عليه بكل جدية من أجل إيجاد الحلول الملائمة لهذا المشكل الكبير.

فقد استمعتم إلى جواب السيد الوزير الأول خلال رده على السادة النواب حول الأسئلة التي طرحت داخل هذه القبة المحترمة حول هذه القضية، قضية النجاة. وجاء في كلام السيد الوزير الأول أنه تقرر إنشاء لجنة وزارية متخصصة في هذه الإشكالية من أجل البحث في جميع جوانب هذه القضية، وثانيا هناك كذلك تحديد المسؤوليات على جميع المستويات وكذلك جاء في كلام السيد الوزير الأول أنه تقرر كذلك أن تعطى للمتضررين مبالغ مالية من أجل تعويضهم لم تحدد هذه المبالغ لحد الآن.

فأريد أن أقول للسادة المستشارين المحترمين أن في الأيام القريبة إن شاء الله ستأخذ كوزير للتشغيل والشؤون الاجتماعية بعض الإجراءات الأولية في طريق أولا كما قلت حل هذه الإشكالية وكذلك في اتجاه كذلك تقويم هذه الإشكالية التي طرحت على شبابنا في الشهور الماضية.

فمن بين هذه الإجراءات أولا سنجمد إن شاء الله في الأيام القريبة مجلس الإدارة للوكالة الوطنية لإنعاش وتشغيل الكفاءات وسنعيد النظر في تنظيمها وكيفية تسييرها وكذلك سنحاول داخل الحكومة أن نتخذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل إعطاء الأولية إذا كانت هناك عملية تشغيل مستقبلية لإعطاء الأولية إلى هذا الشباب المتضرر.

وأقترح على السادة المستشارين المحترمين كذلك إذا كان لهم فعلا الغرض في أن نتعمق أكثر في هذا النقاش بما أن الوقت لا يمكننا من مناقشة هذا الموضوع بعيق أقترح عليكم أن نجتمع قريبا في لجنة مختصة من أجل إعطائكم جميع الوثائق التي تهم هذه العملية وكذلك أن أجيب على جميع تساؤلات المستشارين المحترمين، فأطلب وأرجو من السادة المستشارين أن يعطوا لهذه العملية القصوى لأنها عملية تهم جميع المواطنين المغاربة بجميع أقاليم المغرب وأريد أن أطمئنهم أنني شخصيا سأنكب على هذه القضية وسنصل إلى تحديد المسؤوليات وكذلك سنصل إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يخص هذه الواقعة. وكذلك سنصل إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يخص هذه الواقعة.

شكرا السيد الرئيس وشكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟

إذن ننتقل.. إذن الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ علي سالم الشكاف، فليتفضل.

المستشار السيد علي سالم الشكاف:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على التوضيحات لأنه السيد الوزير كما تعلمون أن هذه العملية قد خلفت تدمرا كبيرا في آلاف الأسر المغربية الذين كانوا يعلقون آمالا كبيرة على هذه العملية كما أنهم صرفوا أكثر ما يناهز من 72 مليون درهم من أجل إخراج أبنائهم من شبح البطالة وهناك من غادر عمله هروبا من آفة الأجور المتدنية. هذه كلها عوامل أو أسباب تحتم علينا وبشكل معمق في حل المشكل ليس بتعويض مادي فقط بل تعويض معنوي يخفف من مأساة هؤلاء الشباب بإيجاد فرص شغل ملائمة لكي نعيد الثقة، ثقة هؤلاء الشباب في وطنهم وفي دولتهم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.. السي الشرقاوي تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

نحن بدورنا نشكر معالي الوزير على التوضيحات اللي اعطانا وعلى المجهودات اللي لاحظنا غادي يعملها إن شاء الله و تنتيقو في أنه غادي يهتم بهذا الملف. إنما مع الأسف سمعنا من معالي الوزير يقول بأنه نجتمع في اللجنة. فريق الإتحاد الديمقراطي سبق له أن طلب اجتماع اللجنة المختصة إلى يومنا هذا ما توصلنا بحتى شيجواب.

سمعنا من عند معالي الوزير المحترم أن الناس اللي تضرروا غادي تهتموا بهم، إنما بغيت نقول لكم معالي الوزير، ما يزيد عن ستة أشهر أو سبعة أشهر 30ألف باقي تنتظر الجواب من هاد 30 ألف كاين.. تنعرف أنا ناس منهم رجل كانت عندو دراجة نارية، آش تايدير بها؟

داير فيها صندوق تيبيع فيه الحوت، تيديرو على احباب الله يوميا باش يدخل لقمة العيش لأولاده. آش عمل بهاذ الدراجة النارية؟ باعها من أجل ماذا؟ باش يمشي اهاد الشركة يشتغل فيها وفين مشت لو أموالو، غير في هذا وهذا وصدق ربنا خلقتنا، ما هو بالدراجة النارية ديالو ما هو اللي كان تيدور يجيب لقمة العيش لأولاده، ماهو مشى يشتغل.

كنعرف في البادية ناس اللي عندهم ديك المعيشة ديالهم والبهايم ديالهم باعوهم، علاش؟ باش يرسلوا أولادهم إلى الخارج باش يتهناو منهم، تباعو البهايم اصبحوا ربنا خلقتنا ما هم لا بالبهايم ديالهم ولا بأولادهم مشو يسترزقوا الله وزيد وزيد وزيد آش نحكي ليكم آمعالي الوزير راه واحد اللائحة عندي كبيرة طويلة أن الناس اللي تينتظروا غير لقمة العيش صدقوا بلاش.

معالي الوزير، لا يخفى عليكم أن هذه الوكالة يعني اللي كانت سجلت تقريبا 80ألف و ما قبلت منها إلا في الأخير 30ألف كلها ما تشوفوش بأنه داك ألف درهم بحال اللي سبق قلت لكم هي اللي تصرفت، تصرفوا فلوس أخرى يعني كاين اللي دار شيكات ودفعهم نوى أنه غادي يمشي باش يخلي أولاده لقمة العيش على ما يرجع وأصبح في الاعتقال أمعالي الوزير لأنه المحكمة لا ترحم أصحاب الشيكات خلص أو السيزي وراهم في الاعتقال معتقلين.

معالي الوزير المحترم، أنا بدوري أطلب منكم تحاولوا بحال اللي قلت لكم أن هذا الملف عويص وملف صعب الله يكون في عونكم دخلتم له ووجدتوه قوي ولكن حنا نتمنى ونطلبوا منكم باش تحاولوا وتديروا المجهود ديالكم كيفاش تحلوه في أقرب وقت اللي كنطلبوا منكم هو القرب لأن هاذ الناس فات عليهم الأوان واعياو ما يصبروا ولكن هاذ الحل اللي غادي يكون بغينا لعل وعسى يكون إن شاء الله في أقرب وقت منكم وشكرا لكم معالي الوزير ومعالي السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة لآخر متدخل للرد، الأستاذ أحمد بنا.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدان الوزيران،

أولا كنبغي انتقدم بالتهاني الحارة للسيدان الوزيران بالثقة اللي أنعموا بها من طرف صاحب الجلالة و كذلك التزكية ديال مجلس النواب.

السيد الوزير،

أنتم كيصح عليكم المثل القائل "طاحت الصمعة، علقوا الحجام" ما درتوا لا بإيديكم ولا بحتى شي حاجة. حقيقة اللي داروا هما اللي خصنا نحاسبو ولكن استمرارية الحكم، استمرارية الإدارة تجعلنا أننا نحاسبكم في هذا الموقع.

السيد الوزير،

أنا غادي نبغي إجابات دقيقة جدا. أولا في دولة تحترم نفسها كان على السيد الوزير المسؤول آنذاك أنه يقيل مدير هذه الوكالة ويفتح تحقيق لأنه الإشكالية السيد الوزير كان أول فريق طرحها وأول فريق طالب بعقد اللجنة هو فريق الإتحاد الدستوري. وصلت المشاداة ما بين الناطق باسم الاتحاد الدستوري داخل اللجنة السي إدريس الراضي والوزير المعني لدرجة لا تتصور وكان كينبهوا بأنه هاذ الشي عمل ماشي صحيح، هاذ العمل غير مدروس، غير معقول راه خفنا نطيحو في الورطة أنه يكون هذا عمل فقط من أجل تحضير الإنتخابات وكان الوزير آنذاك كيطرح والكاسيط داخل اللجنة ها هي عندنا. وجميع الصحافة الوطنية علقت على النقاش والحدة اللي وصل لها النقاش آنذاك والآن صبحنا كنسمعوا أعذار واهية أحقا السفارة.. السفارة أرسلتم لها رسالة كتسولوها على الوكالة واش كاينة؟ كاينة واش طلبتوا منها أن هاذ مناصب الشغل راها موجودة؟ واش من شأن الوزارة الآن ولينا كنسمعوا بأنه الأجهزة ديال الدولة في جميع التصريحات الآن اللي كيدير السيد الوزير تيقول بأنه الدولة كلها مسؤولة، راه عندها أجهزة باش تعرف الحقائق.

أنتم السيد الوزير الآن ما قدرتوش تعطيونا إجابة شافية، الله يكون في عوانكم أنتم غير مسؤولين ولكن كتداريو على المسائل اللي هي غير منطقية وغير معقولة. الإشكالية راه ماشي 30 ألف واحد راه ما يفوق 80 ألف، عدا المشاكل اللي جابوها الإخوان. راه كاين اللي باع حوايجو، كاين اللي اعطى 10 ملايين، كاين اللي اعطى خمسة كاين اللي اعطى ثلاثة، كل واحد وسداجته الإنسان كان كيجري

كيقلب على باش يمشي فاحنا بغينا إسم الشخص صاحب المهمة التي أعطيت لها هاذ الكوطا، واش احنا في بلد الديمقراطية وبلد شفاف وتعطى كوطا لمصحة واحدة بلا appel d offre بلا والو مع العلم أن المصحات العمومية هي في حاجة إلى تلك الأموال ويجيو يبداو يغطيو علينا الشمس بالغربال لا مايمكنش خصكم تفتحوا تحقيق.

السيد الوزير الله يجازيك بخير حنا عهدنا فيكم المعقول وحنا دائما نحترمكم لأن جميع المناصب التي تقلدتموها كتكلموا معنا بكل صدق. الآن وزير العدل تيقول بأنه فتح تحقيق وأحال الملف على العدالة. أنتم كذلك بما عهدنا فيكم خصكم توقفوا وتفتحوا تحقيق ويتحمل كل واحد مسؤوليته وتدفعوا الملف للعدالة لأن هاذ المغاربة راهم جالسين ضحوا كيف قال الأخ شكاف خصنا نردو الثقة للمواطن المغربي في بلاده. راه عيب أجهزة الدولة تتآمر على شابا وتكون جاية الفكرة من شخص واحد عندو هدف وحنا تنآمر على أبناء الشعب ديالنا. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن:

شكرا السيد الرئيس،

أنا غير بعجالة جدا أنا بغيت نقول للإخوة المستشارين، نتفهم فعلا هذه الملاحظات ورد فعلهم. غير اللي تنقول بأن الحكومة أخذت مسؤوليتها وغادي تاخذ المسؤولية ديالها وغادي تدرس داخل هاذ هى اللجنة الوزارية هاذ الإشكالية اللي مطروحة وكنطلب من السادة البرلمانيين يعطونا شيئا من الوقت كذلك من أجل التطرق إلى جميع هده الجوانب بحيث أنه كما تعلمون أن البرلمان عاد أعطى الثقة ديالو للحكومة الجديدة فيلزمنا شيء من الوقت من أجل تدارس هذه القضية وهاذ النازلة بعمق ونتطرق لجميع الجوانب ديالها.

فأريد أن أطمئن السادة المستشارين بأننا غادي نمشيو لعمق الإشكالية ونحاولوا باش نلقاو الحلول في أقرب الآجال إن شاء الله وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل للسؤال الموالي وهو آني كذلك موجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن حول انعكاسات القانون رقم 18.01 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية للمستشارين المحترمين السادة محمد الأنصاري، جمال بنربيعة، رفيق بناصر، فليتفضل الأستاذ قداري لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد قداري:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في البداية بدوري لابد أن أهنئ الحكومة ككل على الثقة المولوية الغالية وكذلك التزكية التي نالتها من مجلس النواب وكذلك أن أهنئ الجميع برمضان مبارك سعيد ونتمنى للأمة الإسلامية عاما زاهرا ومليئا بالمسرات. أما فيما يخص السؤال الذي طرحناه على الحكومة فمن المعلوم أن البرلمان بمجلسيه سبق له أن صادق على قانون رقم 18.01 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية والذي صدر الظهير الشريف بتطبيقه بتاريخ 19 غشت 2002 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5031.

مما لا شك أن لمقتضيات هذا القانون انعكاسات، هناك انعكاسات إيجابية وهناك كذلك انعكاسات سلبية. من بين الإنعكاسات الإيجابية والتي لا شك أن المشرع انتبه إليها هي أن هذا القانون كان سيوسع من قاعدة المنخرطين في التأمين ضد حوادث الشغل، مما سيؤدي حتما، لأنه كنعرفو من الناحية العلمية أنه القاعدة ماحدها تكثر والثمن ديال التأمين كينخفض هذا اللي كان كينعكس إيجابيا على المقاولات وكذلك على المشغلين وعلى الشغيلة لأنه الهدف من القانون هو أنه يكون إجبارية هذا التأمين لجميع المشغلين على الصعيد الوطني وهذا شيء محمود بكل صراحة ولكن العكس هو الذي وقع وهذا هو السلبي في هذا القانون بحيث أن جميع الأنشطة الاقتصادية والمقاولات الإنتاجية منها المؤسسات كلها الآن عندها مشكل ألا وهو الزيادة المهولة في ثمن التأمين. الذي بلغ 132% الشيء الذي سيؤدي لا محالة إلى الإضرار بالاستثمار برمته نظرا للتكاليف الباهضة الإضافية التي جاء بها هذا القانون. وقد أثبتت التجارب أن إصدار القوانين شيء وظرفية تطبيقها شيء آخر.

إن النموذج الذي بين أيدينا بتثبت بشكل قاطع بأن ظرفية تطبيق القانون رقم 18.01 جاءت في مرحلة تتسم بالركوض الاقتصادي لبعض القطاعات الإنتاجية ومنها الآن غادي ندخل في صميم الموضوع، قطاع الصناعة التقليدية الذي يئن تحت وطأة عدة إكراهات وتحديات منها بالخصوص الثقل الضريبي.

ويجدر بالتذكير بأنه سبق لنا في عدة مناسبات داخل مجلس المستشارين أن نبهنا إلى خصوصيات قطاع الصناعة التقليدية ومميزاته السوسيو اقتصادية وأعرافه وتقاليده المهنية. وهذه الخصوصيات هي التي جعلت القانون الجديد يهدد الكيان الاقتصادي لهذه الشريحة من المجتمع أي

للمقاولات الحرفية ويعرضها إلى مخاطر مالية قد تكون سببا في كساد محقق.

إن الصناع التقليديون والمقاولات الحرفية اصطدموا أولا بالزيادة المهولة في تعريفة التأمين الإجباري ثم اصطدموا ثانيا بالشرط التعجيزي وهذا هو بيت القصيد الذي طلبوا به والمتمثل في إلزامية انخراطهم في نظام الضمان الاجتماعي قبل استفادتهم من هذا التأمين، ويبدو أن الجهات المختصة أغفلت هذا الجانب علما بأن الدوائر الحكومية، ونشكرهم، الذين في أول الأمر قد تفهمت وضعية الصناع وتمتعهم بالمرونة اللازمة في ملف التغطية الاجتماعية، بل إنها توقفت عن متابعة الصناع والمقاولات التي لم تنخرط في صندوق الضمان الاجتماعي، مما اعتبرناه في إبانه مكسبا لفائدة الصناعة التقليدية في انتظار إيجاد نظام خاص للحرفيين يراعي خصوصياتهم ومميزاتهم.

إننا نخسر السيد الوزير وحنا كنعرفو في الحقيقة الثقل ديالكم والمعاملة ديالكم وكيف تتعاملون مع الملفات أي يؤدي تطبيق هذا القانون إلى المزيد من الركود في هذا القطاع. فلهذا نطلب منكم السيد الوزير ما هي انعكاسات القانون المذكور على القطاعات الإنتاجية؟ وما هي التدابير التي سوف تتخذونها السيد الوزير في هذا الملف وأخص بالذكر قطاع الصناعة التقليدية؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال المطروح فليتفضل.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتعاون:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

جوابا على السؤال الذي تفضل به المستشاران المحترمان السيدان محمد الأنصاري ومحمد قداري عن الفريق الاستقلالي حول انعكاسات القانون رقم 18.01 المتعلق بالتعويض عهن حوادث الشغل والأمراض المهنية.

أريد السيد الرئيس أن أتقدم ببعض التوضيحات فيما يخص هذا الموضوع، أولا السيد الرئيس، هذا قانون دخل في التنفيذ منذ 19 من الشهر الماضي، 19 نونبر وهذا القانون مر من مجلس حكومي ومن مجلس وزاري ومن الغرفة الأولى ومن الغرفة الثانية ونوقش وصوت عليه البرلمان إذن دخل حيز الوجود واتفق عليه حتى البرلمان على ما يبدو لم يكن هناك أي إشكال جوهري لتطبيق هذا القانون. فما هو الجدوى من هذا القانون الذي يبدو على أنه تعديل جزئي ولكن هو في الحقيقة تعديل له مرمى جوهري ويهم الشغيلة بصفة خاصة؟

فمن قبل، التشريع الخاص بحوادث الشغل والأمراض المهنية والتي منذ صدور ظهير 1927 كانت تعطي الاختيار للمقاول من أجل أن يؤمن ضد مخاطر حوادث الشغل والأمراض المهنية. هذا القانون أتي بالإجبارية والتعميم، فعلا يجبر جميع المقاولين ويعمم التامين على جميع العمال وبذلك نرى أن فعلا هذا القانون يوفر الحماية للأجراء داخل المؤسسات والمقاولات وتفادي كل المخاطر خاصة في المقاولات التي تشتغل في ميادين خطيرة كالمقاولات الكيماوية ومقاولات البناء إلى غير ذلك وفيها أخطار على الأجراء.

فهناك كذلك يتضمن هذا القانون كذلك إصلاحات أخرى تهدف إلى تحسين التعويضات في حالة التوقف على العمل والإرادات الممنوحة لضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية في حالة إصابتهم بعجز دائم. ففعلا هذا كذلك إجراء هذا القانون هو إجراء كذلك يؤمن الأجراء من بعض مخاطر الحياة اليومية والمعيشية حيث أنه يؤمن لهم الدخل على الأقل يساوي ثلثي ما يتقاضونه عندما يكونون يشتغلون.

فالمشكل الآن المطروح هو أن إجبارية التأمين التي نص عليها هذا القانون ستسمح نحن نظن في وزارة التشغيل أن هذه الإجبارية ستسمح كما جاء في كلامكم بتوسيع القاعدة إذ هو بإعطاء لشركات التأمين مداخيل إضافية يجب أن تعطي فعلا إمكانية للمقاولين بان تكون لهم تأمينات بأثمنة مناسبة، حيث أن ما ورد في القطاعات المهولة في التأمينات مؤخرا التي وصلت إلى 130٪ فعلا لها انعكاسات جد وخيمة وجد سلبية على المقاولات.

فالآن الحكومة قررت على أن تحرس على هذا التعديل وعلى تعميمه وإجباريته ولكن كذلك قررت إعادة النظر داخل أجل محدود من هنا حتى 30 دجنبر علما أن القانون يسري به العمل، قررت الحكومة من أجل دراسة جميع الصعوبات وخاصة في هذا القطاع الحساس، فقطاع الصناعة التقليدية مع رجال الأعمال والنقابات وكذلك مع التأمينات من أجل إيجاد حلول لجميع المتدخلين ولكن بدون المس بتعميم وإجبارية هذا التأمين هذا مبدأ لا يمكن بتاتا أن نتراجع عليه، حيث أنه يعطي للأجراء آلية من توفير لهم حياة كريمة وبذلك الحكومة هي متشددة بان هذا التأمين الإجباري يجب أن يدخل حيز الوجود. الآن يجب علينا أن نرى كيفية إدخاله للتطبيق دون أن يكون هناك فعلا انعكاس سلبي على المقاولات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. هل هناك تعقيب؟

الكلمة للأستاذ محمد قداري من أجل التعقيب.

المستشار السيد محمد قداري:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

لقد سجلنا بكل اعتزاز موقف الحكومة التي حقيقة تراعي هذه الجوانب كلها ألا وهو أولا إجبارية التأمين وهذا مكسب

للمغاربة جميعا لأنه ما كايناش شي عائلة اللي ما فيهاش عامل أو موظف لأن هذا الشي كيجري على جميع المغاربة إذن هذا مكسب لجميع المغاربة وإنما هناك كما جاء على لسان السيد الوزير هاذ الشريحة العريضة ديال الصناع التقليديين حنا نمثلهم في هذه القبة هي خصنا نراعي الخصوصيات ديال هاذ القطاع اللي حقيقة هو قطاع مشغل لأنه كيفنا كان الحال واحد مليونين ديال الناس كيشتغلوا فيه خصنا نراعيو الخصوصيات ديالهم وهاذ الخصوصيات ديالو تتماشى مع الواقع اللي كيعيشوا هاذ القطاع. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

ننتقل إذا سمحتم للأسئلة الموالية ويتعلق بوزارة الطاقة والمعادن. أرى أن السيد الوزير غير موجود في القاعة فالأسئلة هي أربعة موجهة للسيد وزير الطاقة والمعادن تدور حول مشكل الحريق الذي شب بمصفاة لاسامير وبما أن لدينا وحدة المواضيع وهذه الأسئلة توجب علينا دمجها وبعد ذلك نستمع إلى أجوبة السيد الوزير وأول سؤال آني في هذا الصدد.

الكلمة للسيد وزير العلاقات مع البرلمان ز فليتفضل؟

السيد سعد العلمي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس،

قد حرصت الحكومة في إطار الاتفاق مع مكتب المجلس على برمجة أسئلة هذا الأسبوع على أن يتضمن جدول الأعمال أسئلة آنية تحظى باهتمام الرأي العام كما لاحظتم ذلك وقد كان بود السيد وزير الطاقة والمعادن أن يكون حاضرا معنا بهذا الوقت ليجيب عن أسئلة السادة المستشارين المحترمين. غير أن ظروفا طارئة اضطرته إلى أن يكون حاضرا الآن في اجتماع هام يتعلق بهذا الموضوع الذي حظي من جهة برعاية وعناية خاصة من صاحب الجلالة نصرعه الله الذي يتتبع هذا الموضوع وتطوراته في سبيل معالجتها والوقوف على مضاعفاتها ولذلك فالسيد الوزير هيا أجوبته ولكن اخترنا ألا تلقى بالنيابة عنه لأن المقصود من الأسئلة ليس فقط طرح السؤال والاستماع إلى الجواب عنه وإنما كذلك تكون لفائدة حينما يكون التعقيب والرد على التعقيب ولذلك فباسم الحكومة أطلب منكم السيد الرئيس أن تأجلوا الإجابة على هذه الأسئلة إلى جلسة مقبلة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير،

إذن حضرات السادة نعتبر أن عذر السيد الوزير له ما يبرره وسنكون بهذا قد أنهينا جدول أعمال هذه الجلسة وأعلن عن اختتامها وعيد مبارك للجميع وإلى الأسبوع المقبل إن شاء الله. ورفعت الجلسة.